

تظاهرات الشعب أرقى من الأحزاب وفيالقها العسكرية !!

قد شهدت خلال الأيام القليلة الماضية، تظاهرات، احتجاجاً على تردّي الكهرباء والخدمات الأخرى، ولا بد لنا من الإشارة إلى أنّ مصدرها في وزارة الكهرباء، كان قد أعلن تجهيز العاصمة بغداد، لبارحة الاثنين بأعلى حمل من الطاقة الكهربائية، ونكر المصدر في تردّيته "العراق اليوم": "إنّ وزارة الكهرباء قد جهّزت بغداد صباح اليوم بأعلى حمل من الطاقة بلغ / 3700 / ميغاواط"، مذكّرين القارئ، بأنّ: "العاصمة بغداد والعديد من المحافظات، شهدت خلال الأيام الأخيرة تظاهرات، احتجاجاً على التردّي الحاصل بمنظومة الطاقة الكهربائية".

الشرعية، وتوفير كلّ الخدمات المفقودة"، وتبقى الحامدي عند الشلح العراقي، حيث نقرأ: "إنّ الشعب العراقي يستحقّ الكثير، فبالأمرس القريب، خرج الشعب مجاهداً، منبياً دعوة المرجعية للنفع عن الأعراس والمقدّسات والوطن، لنفاقته يستحقّ كلّ خير، لأه هو الذي أعاد لئولته هيبته وسيادتها"، وعن رأيها بالتظاهرات الشعبية الجارية: "احيي المسؤولية التي يتحمّل بها الشعب العراقي، ويطلبه الرأفة للتعبير عن رأي الشعب والمظاهرات السلمية الحضارية، المعبّرة عن رأي الشعب ومطالبهم المشروعة"، وكالت بغداد وعدم من المحافظات

العراق اليوم، خصّ دعت الثانية عن كتلة بدر النيابية، ميثق الحامدي، الحكومة إلى احترام مطالب الشعب، لأنها "مطالب شرعية وخدمات مفقودة، لم توفرها كلّ الحكومات الماضية"، وزادت الحامدي: "إنّ الشعب العراقي الذي وقّف إلى جانب الحكومة في كلّ أزمتها لا ينبغي أن يعامل بهذه الطريقة"، وزادت في قلعه حديثها لـ "العراق اليوم"، قائلة: "إنّ الشعب هو مصدر السُلطات ومصدر الحكومة/ التشريعية والتنفيذية، والحكومة هي وليد رحم هذا الشعب، لذا لا بد من احترام وتنفيذ كلّ متطلبات الشعب



الأولى المخ والثانية العضلت ..

دولة القانون تدعو لدمج وزارتي النفط والكهرباء

العراق اليوم، خصّ طالب النخب عن دولة القانون، عبد الهادي موحان السعدوي، بدمج وزارتي النفط والكهرباء بوزارة واحدة، تدعى وزارة الطاقة، لسوء بالعديد من بلدان العالم المتقدم، لارتباط عمل الوزرتين ببعضهما البعض، وقد رشّح السعدوي في حديثه لـ "العراق اليوم" بأن تكون وزارة النفط هي المخ ونظيرتها الكهرباء هي العضلت، لافتقارها لقانون: "إنّ تدخل العمل بين وزارتي النفط والكهرباء، واقتصر الأخيرة إلى قانون يُنظّم عملها، بوجوب دمجها مع وزارة النفط، للتخلص من ذلك التداخل"، وعن المشاكل الأخرى التي تستأهل حنّ الدمج بين الوزرتين، نقرأ: "إنّ هنالك العديد من المشاكل المستمرة بين وزارتي النفط والكهرباء، تتعلق بنوعية ومكبات النفط المرؤدة لتشغيل المحطات الكهربائية، وما إلى ذلك من القضايا الأخرى التي تصعب معالجتها، ما لم يكن هنالك دمج للوزرتين، بغية تذييل العقبات، وتوحيد آليات العمل والإدارة"، وكان نائب آخر عن ائتلاف دولة القانون، حيدر مطلك العكبي، قد طالب رئيس الوزراء حيدر العبادي في حديثه لـ "العراق اليوم"، بالرحلة الاثنتين بـ: "إقالة واستبدال الوكلاء والمرء العامّين في وزارة الكهرباء، بدلاً عن الوزير قاسم الفهداوي"، وعن سبب سير مطالبته بعكس التيار السائد المطالب بإقالة الوزير، نقرأ: "إنّ هؤلاء الوكلاء والمرء العقبين في وزارة الكهرباء، تسنموا مناصبهم منذ عشر سنوات، ولم يقدموا شيئاً لوزارة من جانب تقديم الخدمات للمواطنين أو تطوير وتعزيز القدرات في الوزارة"، بل وزاد العكبي عن هؤلاء الذين وصفهم بـ "الممعتشين"، "إنّ هؤلاء هم شبكة من الفاسدين والمعشّين في مناصبهم، وجودهم في الوزارة، سيبقي الأمر كما هو، حتى وإن استبدل الوزير"، وختم العكبي، بقسّتر آح التلي: "لذا أطالب رئيس الوزراء بإصدار قرار بإقالة واستبدال هؤلاء بشخصيات مهنية وذوي خبرة، ويتمتعون بسمعة جيدة ونزاهة"، ولابد بعدها من أن يتحلّ القارئ عن تكبير ناله، بشأن العاصمة بغداد والعديد من المحافظات، شهدت خلال الأيام الأخيرة، تظاهرات كبيرة ضد الفساد والتردّي الحاصل بمنظومة الطاقة الكهربائية.

الحزب تلبس تظاهرات الشعب بدلة أنيقة

دعوة مفتوحة لحضور البازار السياسي !!

النواب، أبلغ رئيس الوزراء حيدر العبادي، أنّ البرلمان سيستجوب وزراء آخرين لتردي الوضع الخدمي في البلاد"، وأكد النيابي في تردّيته: "إنّ الجبوري أبلغ رئيس الوزراء خلال الاجتماع الذي جمعهم أمس، إنّ مجلس النواب، سيستجوب وزراء آخرين على خلفية تردّي الوضع الخدمي، وأفصح المصدر أيضاً عن تبني السلطة التشريعية من الآن فصاعداً للمنهج التالي في التماطي: "إنّ مجلس سيمارس عمله الرقابي بدقة، ولن يحايي أي مسؤول، وإن هنالك استجوابات أخرى، يتم الإعداد لها على خلفية السسخت الجارية من تردّي الأوضاع الخدمية، والتظاهرات الجماهيرية التي تشهدها عددٌ من المحافظات".

الحزب تلبس تظاهرات الشعب بدلة أنيقة

دعوة مفتوحة لحضور البازار السياسي !!

من قبل ضعاف النفوس"، ووجدت تصيف دعوتها للسلطة التنفيذية إلى "الاستجابة إلى المطالب المشروعة للمتظاهرين بشكل عاجل، ومحاسبة أي مسؤول مقصر في تقديم الخدمات"، وزادت في سباب دعوة التنفيذية، قائلة: "إنّ الواجب الأخلاقي والوطني يحتم على أعضاء مجلس النواب التضامن مع المتظاهرين"، وكانت بغداد ومحافظات أخرى قد شهدت خلال الأيام القليلة الماضية، تظاهرات، احتجاجاً على تردّي الكهرباء والخدمات الأخرى، ولا مناص لنا من أن نذكر القارئ، بأن مصدر أنياباً (رفض الكشف عن اسمه) كان قد غرّد لـ "العراق اليوم"، بالرحلة الاثنتين، بأن سليم الجبوري- رئيس مجلس

الحزب تلبس تظاهرات الشعب بدلة أنيقة

دعوة مفتوحة لحضور البازار السياسي !!

حقّ مكفول دستورياً، ومن واجب الجميع، احترام جموع المتظاهرين المطالبين بحقوقهم المشروعة في الخدمات الضرورية، كالكهرباء والماء والقضاء على البطالة، وعلى السياسيين والمسؤولين تجنباً لإطلاق آية صفات سلبية عليهم، أو محاولة التقليل من شأنهم"، وعادت كلمات تصيف لتعصّب بنواذج التحذير مرة أخرى من مغبة "عسكرة الشارع" حيث دعت إلى "ضرورة التخفيف من عسكرة الشارع، وإبعاد قوات مكافحة الشغب قدر الإمكان عن ساحات التظاهر، والإبقاء فقط على القوات الأمنية التي توفر الحماية للمتظاهرين، وتراقب ساحات التظاهر بهدوء، لضمان عدم اختراق التظاهرات

أشواق الجاف تدافع بحرارة عن حزب

العمال الكوردستاني وتنسى إنه إرهابي

العراق اليوم، خصّ الكردستاني، شوان الداوودي، الذي طالب مجلس النواب في حديثه لـ "العراق اليوم"، الاثنتين - ال ٢٧ من تموز الماضي بـ: "الغاء الاتفاقات الأمنية مع تركيا بعد العراقية، والمحاذية لها من جهة الإقليم"، وقد حلل النائب ما قامت به أنقرة، وفق السيناريو التالي: "إن تركيا، أثبتت فشل سياساتها الداخلية، وتحاول لفت أنظار الرأي العام التركي عن حادثة النزاع السياسي الذي تعيشه داخلياً، بالإضافة إلى الفضيحة الدولية التي بدأت تصفأ بها بسبب أيوانها ومساحتها للصحبات الإرهابية ومنها عصابة داعش"، مطالباً المجلس النيابي أيضاً.. في حال استمرار تركيا بالأعتداء، بـ: "الانتقال إلى رفع شكوى إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، بغية توجيه الإدانة لها حول تصرفاتها الخارجة عن إطار حسن الجوار والموافق الدولية"، ولا بد لنا بعدها من أن نذكر القارئ، من أن طائرات تركية، قد شنت قبل فجر أمس الأول هجوماً جديداً، استهدف قرية زاركلي التابعة لناحية ورتي في قضاء رواندوز في أربيل، أسفر عن استشهد اثنين من المدنيين وإصابة تسعة آخرين بجروح، كما واصلت السيت - ال ٢٥ من تموز الذي مضى، أيضاً، مواقعاً لحزب العمال في مناطق شمال إقليم كوردستان بعد شن أنقرة، حملة اعتقالات بصوف خناصر الحزب على خلفية مقتل شرطين تركيين على يد مسلحين يتعنون للعمال الكوردستاني كردة فعل لتفجير استهداف كوردا الأسبوع الماضي في ليار بكر في تركيا، راح ضحيتها العشرات.

"حشد" تدعو العالم للبكاء على

إيزيدي العراق بدموع الإبادة الجماعية

العراق اليوم، بغداد دعت حملة / حشد / إلى الاسراع في إدراج الجرائم التي تعرض لها الأبيدء المكون الإيزيدي على لائحة جرائم الإبادة الجماعية، وفق ما نصّت عليه اتفاقية العلم ١٩٤٨، مشيرة إلى أنّ الألف الإيزيديين ميزالون في عداد المفقودين والأسرى لدى الجماعت الإرهابية"، وقالت الحملة الشعبية الوطنية لإلراج تفجيرات العراق على لائحة الإبادة الجماعية/ حشد/ في بيان لها، بالرحلة الاثنتين، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإبادة الإيزيديين، إن "العراق والعالم يحيي وبستذكر، اليوم، واحدة من أبشع الجرائم التي أقدمت على ارتكابها المجاميع الإرهابية بعد اجتياحها لعديد من المدن الشمالية عقب سقوط مدينة الموصل في حزيران العام الماضي"، وعن مخالفة الهجوم على جبل سنجر، نقرأ في ديباجة البيان: "إنّ الهجوم على جبل سنجر أدى إلى استشهاده وإصابة الألاف من الإبرياء والمدنيين العزل، فضلاً عن جملة من الانتهاكات تمثل بسفر واختصاب عدد كبير من النساء الإيزيديات"، وانقذت "حشد" البطرية على خطوات المنظمات الأممية، حيث نقرأ: "إنّ خطوات المجتمع الدولي والأمم المتحدة، مثل آل بطينة للغاية، ولم ترتق إلى مستوى يتناسب مع حجم وهول الجريمة المرتكبة"، داعية إلى الاسراع بـ: "إجراعت

"حشد" تدعو العالم للبكاء على

إيزيدي العراق بدموع الإبادة الجماعية

ادراج تلك الجريمة، وبغية الجرائم على لائحة جرائم الإبادة الجماعية، خصوصاً مع وجود الألاف في عداد المفقودين والأسرى لدى المجاميع الإرهابية"، وكالت خناصر تنظيم داعش الإرهابي قد اجتاحت في مثل هذا اليوم (٢٨) من العام الماضي، قضاء سنجر في محافظة نينوى التي تقطنه غالبية من المكون الإيزيدي بعد حوالي شهرين من سبيهم على الموصل - مركز المحافظة، بعد احتلاله القضاء التي تم تحرير أجزاء كبيرة منه فيما بعد على يد قوات البيشمركة، وقسنتوا العديد من الإيزيديين وأخوآ النساء سبايا في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في العراق وسوريا.



المادة ٣٣ في قانون الموازنة

خُصمت للإغارة على شركات النقل لا جيوب مستخدميه !!

جميع خطوط الدفع المسبق وقواتير الدفع اللاحق"، ويجدر بنا أن نشير أيضاً إلى أنّ عضو ائتلاف المواطن، فادي الشمري، عبّر عن رؤية فريقه السياسي والتي رفضت وبصراحة فرض تلك الضريبة على المواطن، حيث قل في حديثه لـ "العراق اليوم"، البارحة الاثنتين: "إنّ الحكومة العراقية مطالبة برفع الحيف والظلمة عن كامل الشعب العراقي"، وجاء إله أعرب عن استغرابه من "قيام الحكومة بهذا الإجراء" بأنّها إنها جانت في الطريف التالية: "في خصّ معاداة الشعب العراقي من الأزمات المتلاحقة، وانعاش الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء وارتفاع أسعار المواد الغذائية، تأتي إجراءات الحكومة وتشركت لهففت القتل، بزيادة أسعار كرات الشحن، تصيف عباً جديداً على كامل المواطن".

الأمراض تغزو أجساد أطفال

النازحين بسبب خيانة الحر والكهرباء

العراق اليوم، بغداد عزت مفوضية حقوق الإنسان، أسباب تفشي الأمراض والأوبئة بين الأطفال في مخيمات النازحين، وارتفاع درجات الحرارة، وانقطاع التيار الكهربائي، مخرّرة في الوقت ذاته من حدوث "كلثة إنسانية بحق النازحين"، ولقد أقرّ عضو مفوضية حقوق الإنسان فضل الغراوي في بيان صحفي له بذلك، طر عبر قير الشبكة العنكبوتية، ليهبط عند "صفحات "العراق اليوم"، بالرحلة الاثنتين، ليخصّ أيضاً المشهد الحاصل، بقوله: "إنّ الألف الأطفال النازحين، تفشت بينهم أمراض متنوعه، خصوصاً الجلدية منها والاسهال والأمراض الصدرية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع التيار الكهربائي في هذه المخيمات"، وعن تداعيات توقّف

الأمراض تغزو أجساد أطفال

النازحين بسبب خيانة الحر والكهرباء

مشاريع الأمم المتحدة بسبب نقص التمويل، نقرأ: "إنّ إيقاف الأمم المتحدة أكثر من ١٠٠ مشروع صحي للنازحين منذ الأول من حزيران الماضي ولحد الآن، بالإضافة إلى تقليل المساعدات الغذائية لهم، وخصوصاً فئة الأطفال، ووجود أكثرهم في الخيام والهياكل، أدى إلى النقص الحاد في الخدمات الصحية المقدمه للنازحين، فكانت عوامل مساعدة في تردّي الأوضاع الصحية لدى الأطفال النازحين، وشكّلت خطراً كبيراً، مهددة حياتهم"، وختم الغراوي بنفخ صقارة التحذير: "إنّ مشكلة النازحين، بدأت تتفقم مع تزايد موجت النزوح يوماً بعد يوم، ولذا فإن المفوضية تحذّر من حدوث كارثة إنسانية حقيقية للنازحين، وخصوصاً الأطفال منهم".

النجف تشرب "ريد بول" الدستور للحصول على أجنحة الأقليم

العراق اليوم، خصّ يبدو بأن حمى تشكيل الأقليم التي ضربت رأس البصرة، قد وصلت إلى جمجمة البعض في النجف، إذ أكد نائب الأمين العام لحمركة الوفاء العراقية - عماد الزرفي، إنّ تحويل محافظة النجف إلى إقليم إداري حقّ كفته الدستور لإبناء المحافظة، "ولقد أشّر الزرفي لنا بأن حركته لديها القدرة على البدء فعلياً بأولى خطوات إقامته"، وقلب الزرفي الذي تمتلك حركته ثمانية مقاعد في مجلس النجف في حديثه لـ "العراق اليوم"، أوراق الدستور العراقي، ومايقوله بهذا الشأن: "إنّ الدستور يكلّف للمحافظة، تنظيم استفتاء شعبي لمواطنيها، للتصويت على إقامة الأقليم، وإنّ تنظيم هذا الاستفتاء، يتم عن طريق طلب ثلث أعضاء مجلس المحافظة، وهي نسبة متوفرة لدى حركة الوفاء، حيث إنّ كتلة الوفاء في مجلس المحافظة والمتحالّفين معها، لديهم عشرة مقاعد"، وعن مااحتاجة مشروع الإقلمة من توافيق لمواطنيها، أكد الزرفي بأن بالإمكان الحصول على العدد المطلوب: "إنّ جمع توافيق خمسين ألف مواطن، لتنظيم استفتاء حول إقامة الإقليم، هو أيضاً في متناول اليد، ولنا القدرة على جمع هذا العدد من التوافيق"، وعن محاسن الأقليم بصصب التوجهات السياسية لأمين عام حركة وفاء، "إنّ إقامة إقليم النجف، سيضم



المادة ٣٣ في قانون الموازنة

خُصمت للإغارة على شركات النقل لا جيوب مستخدميه !!

التفسير للتمهة القسونية، لكن المريب هو الاسراع على موقف خلفي"، ليعود الشموي بعدها إلى مطية جميع السلطات للمحكمة الاتحادية بأن ترمي سبب تفجيرها لتصيف المعنى الحقيقي للقوانين: "اصور رئاسة البرلمان واللجان المختصة لمفاحة المحكمة الاتحادية، لبيان تفسيرها النهائي لهذه المادة، والذي سيكون ملزماً لجميع الأطراف مع ضرورة استضافة وزير المالية هوشيار زبيدي، ومعي هيئة الضرائب، للاستفسار منهم عن هذا القرار"، ويشار إلى أن مصدرها في شركة زين العراق، قد أكد الصعّة المفضية، إن "الحكومة العراقية قررت فرض ضريبة الدمجيات على المواطنين ومشرطي الهيئة الفتحة على كرات تعبئة الرصيد بنسبة ٢٠%، وزيادة أسعار جميع فقات كرات الشحن والتعبئة الإلكترونيّة، الكرات"، ويحترق القليل بسرعة تقراً: "إنّ رغبة المشرع في تلك المادة، هي أن تكون الضريبة على البيع، وهي شركات الهاتف وليس المواطن"، ولقد أمج الشموي إلى أنّ التفسير الذي رمي ضريبة كروت التعبئة في جبر المواطن، كان اجتهداً من طرف ما في السلطة التنفيذية، لم يكن اسمه... إنّ تفسير القوانين مناط حصراً بالمحكمة الاتحادية، وليس من حقّ أي طرف داخل السلطة التنفيذية تفسير القوانين باجتهادات شخصية، خاصة إن كلّ الأمر متعلقاً بدمواطن، تكون تلك الأمور ستجتمنا في موقف صعب أمام الشعب العراقي في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها البلد"، ومن الشمري طوق تجاه لوزرة المالية لتراجع عن القرار: "ليس مبيهاً على وزارة المالية التراجع عن القرار في حال شعورها بخضا

المادة ٣٣ في قانون الموازنة

خُصمت للإغارة على شركات النقل لا جيوب مستخدميه !!

جميع خطوط الدفع المسبق وقواتير الدفع اللاحق"، ويجدر بنا أن نشير أيضاً إلى أنّ عضو ائتلاف المواطن، فادي الشمري، عبّر عن رؤية فريقه السياسي والتي رفضت وبصراحة فرض تلك الضريبة على المواطن، حيث قل في حديثه لـ "العراق اليوم"، البارحة الاثنتين: "إنّ الحكومة العراقية مطالبة برفع الحيف والظلمة عن كامل الشعب العراقي"، وجاء إله أعرب عن استغرابه من "قيام الحكومة بهذا الإجراء" بأنّها إنها جانت في الطريف التالية: "في خصّ معاداة الشعب العراقي من الأزمات المتلاحقة، وانعاش الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء وارتفاع أسعار المواد الغذائية، تأتي إجراءات الحكومة وتشركت لهففت القتل، بزيادة أسعار كرات الشحن، تصيف عباً جديداً على كامل المواطن".

المادة ٣٣ في قانون الموازنة

خُصمت للإغارة على شركات النقل لا جيوب مستخدميه !!

التفسير للتمهة القسونية، لكن المريب هو الاسراع على موقف خلفي"، ليعود الشموي بعدها إلى مطية جميع السلطات للمحكمة الاتحادية بأن ترمي سبب تفجيرها لتصيف المعنى الحقيقي للقوانين: "اصور رئاسة البرلمان واللجان المختصة لمفاحة المحكمة الاتحادية، لبيان تفسيرها النهائي لهذه المادة، والذي سيكون ملزماً لجميع الأطراف مع ضرورة استضافة وزير المالية هوشيار زبيدي، ومعي هيئة الضرائب، للاستفسار منهم عن هذا القرار"، ويشار إلى أن مصدرها في شركة زين العراق، قد أكد الصعّة المفضية، إن "الحكومة العراقية قررت فرض ضريبة الدمجيات على المواطنين ومشرطي الهيئة الفتحة على كرات تعبئة الرصيد بنسبة ٢٠%، وزيادة أسعار جميع فقات كرات الشحن والتعبئة الإلكترونيّة، الكرات"، ويحترق القليل بسرعة تقراً: "إنّ رغبة المشرع في تلك المادة، هي أن تكون الضريبة على البيع، وهي شركات الهاتف وليس المواطن"، ولقد أمج الشموي إلى أنّ التفسير الذي رمي ضريبة كروت التعبئة في جبر المواطن، كان اجتهداً من طرف ما في السلطة التنفيذية، لم يكن اسمه... إنّ تفسير القوانين مناط حصراً بالمحكمة الاتحادية، وليس من حقّ أي طرف داخل السلطة التنفيذية تفسير القوانين باجتهادات شخصية، خاصة إن كلّ الأمر متعلقاً بدمواطن، تكون تلك الأمور ستجتمنا في موقف صعب أمام الشعب العراقي في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها البلد"، ومن الشمري طوق تجاه لوزرة المالية لتراجع عن القرار: "ليس مبيهاً على وزارة المالية التراجع عن القرار في حال شعورها بخضا